تحديات ثقافية

العدد الثامن عشر - السنة الخامسة - خريف 2004

الليبرالية الجديدة — د. وحيد عبد المجيد

العاصفة بعد الهدوء — د. وائل غالي

عالم ليوناردو دافنشي

كتاب العدد :

د. ماهر شفيق فريد - حسام الدين زكريا - د. السيد الزيات - د.عاطف العراقي

نسيم مجلي - احمد إبراهيم - د. محمود رشدي - محمد سمير عبد السلام

د. محمد رفيق خليل - مهدي بندق - محمد البدري

دراســـات

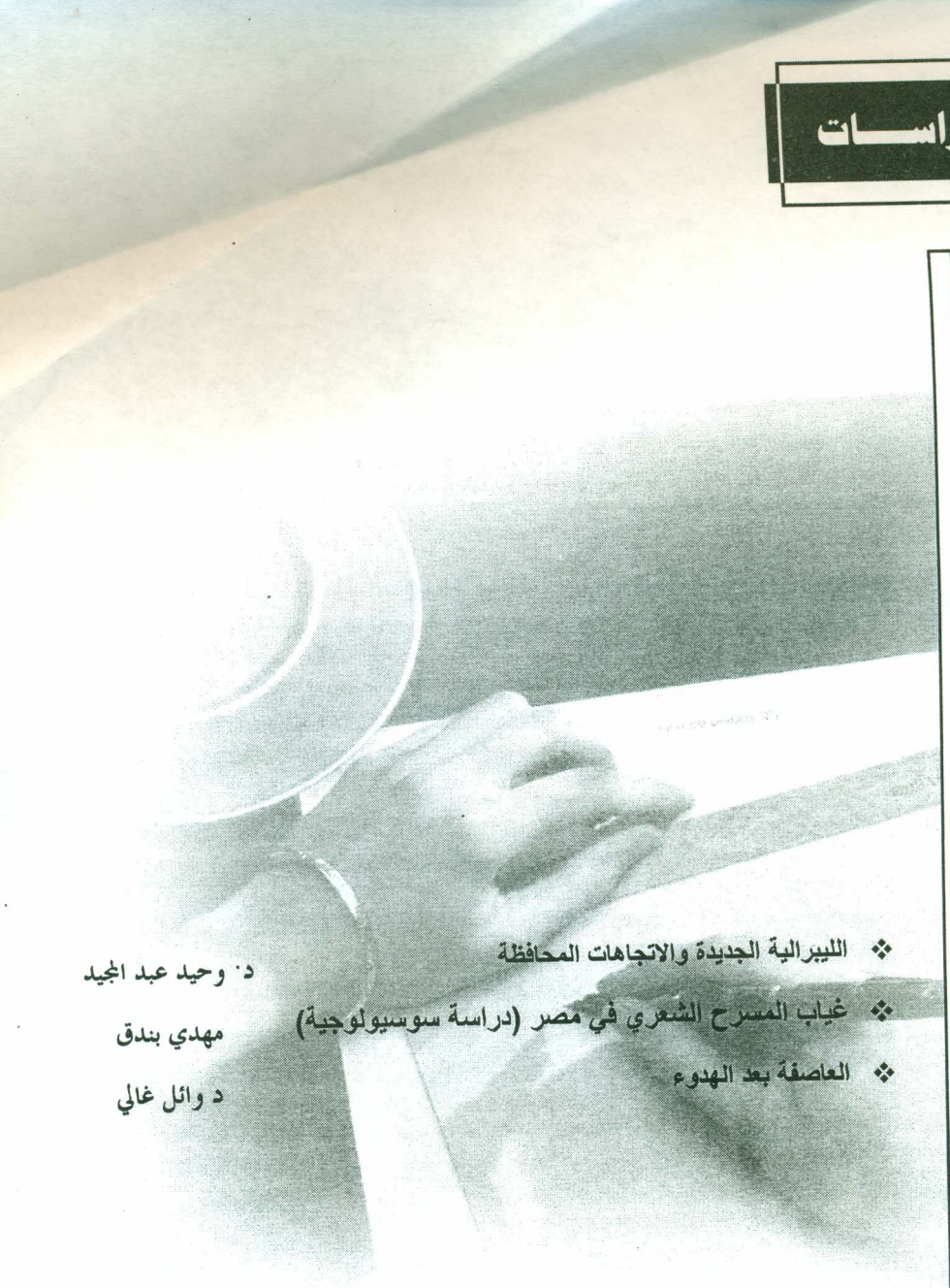

❖ الليبرالية الجديدة والاتجاهات المحافظة — د. وحيد عبد المجيد

❖ غياب المسرح الشعري في مصر (دراسة سوسيولوجية) — مهدي بندق

❖ العاصفة بعد الهدوء — د وائل غالي

الليبرالية الجديدة
والاتجاهات المحافظة

د. وحيد عبد المجيد

السياسات الاجتماعية لليبرالية الجديدة

لا تزال نظرة الكثيرين إلى الليبرالية الجديدة، تعاني من ضباب كثيف يحجب الرؤية الصحيحة، ويحول دون النفاذ إلى ما تطرحه من سياسة اجتماعية، جوهرها الارتقاء بالإنسان على الصعيدين المادي والمعنوي.

وليس هذا القصور محصوراً في الحياة الثقافية المصرية، والعربية، فحسب. إنها مشكلة شائعة في أنحاء أخرى في العالم، وإن بدرجة أقل مما نلاحظه في بلادنا، لأن فكر الليبرالية الجديدة، لم يحظ بما يستحقه من عناية حتى الآن. وربما لهذا السبب، استهل ميتشيل فريدين كتابه المهم عن "الليبرالية الجديدة" الصادر عن جامعة أكسفورد عام 1978 بمقدمة تنضح بالمرارة قال فيها : "إن الفكر الليبرالي البريطاني منذ جون ستيوارت ميل لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه، فبينما توجد مجلدات لا حصر لها عن الليبرالية الكلاسيكية، وفيما درست كتابات وأفكار أعلامها البارزين على أوسع نطاق، فإن القليل فقط يعرف عن التطور الذي اجتازه الفكر الليبرالي الإنجليزي منذ أواخر

القرن التاسع عشر". وأدت انتعاشة فلسفة اليمين الجديد وبخاصة في ظل حكومات تاتشر في بريطانيا، إلى مزيد من التعتيم بل التشويش على الفكر الليبرالي الجديد.

لذلك بقي موقف الكثيرين من الليبرالية متأثراً بأطروحاتها الكلاسيكية، التي أعاد منظرو الاتجاه المحافظ الجديد صياغتها في قوالب حديثة. ولذلك يبدو للبعض كأن الزمن قد توقف قبل أن يصل القرن التاسع عشر إلى نهايته في غياب المعرفة الكافية بالإبداعات الليبرالية الجديدة.

لقد كانت النسخة الكلاسيكية لليبرالية تعبيراً عن مرحلة تاريخية، عنوانها: الانتقال من الإقطاع الاقتصادي والاستبداد السياسي والظلام الثقافي إلى عصر الرأسمالية الفردية والديموقراطية التمثيلية المحدودة والتنوير.

وكان من الطبيعي أن ترتبط الليبرالية في تلك المرحلة بمصالح الفئات البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج. لكن كان من الضروري أيضاً أن يقود إنجاز عملية الانتقال إلى عصر التصنيع والديموقراطية الكاملة، لتطوير جوهري في الفكر الليبرالي يربط مصالح الفئات المالكة بغيرها. واقترن هذا التطور بنتائج الحراك الاجتماعي الذي تتيحه المساواة في الفرص، وباتساع نطاق الديموقراطية مع تمتع جميع المواطنين بحق الانتخاب وإقرار الحقوق النقابية.

والمثير للانتباه أن فريقاً من المثقفين العرب، أدرك بالفعل أهمية هذا التطور السياسي الاجتماعي، وتحدث عن تجديد الرأسمالية لنفسها، لكنه لم يربط ذلك بالتجديد الشامل للفكر الليبرالي. ولذلك ظل التوجه الغالب أسيراً لطروحات الليبرالية الكلاسيكية وعاجزاً عن رؤية الجديد الذي يتجاوزها، وظهر ذلك مثلاً في بعض ردود الفعل على نشأة "جمعية النداء الجديد" التي تسعى إلى التعريف بالليبرالية الجديدة، وما تقدمه من حلول لأزمات المجتمع المصري والعربي عمومًا.

فإذا راجعنا بعض التعليقات وخاصة اليسارية عليها، نجد أنها تعبر عن نظرة مسبقة مفادها أن الليبرالية هي "أيديولوجية الطبقات المالكة ومن يخدمونها من المثقفين، وأنها لا تعبأ بالفقراء ولا بالعدالة الاجتماعية".

ولابد لكل من اطلع على وثائق الجمعية أن تصيبه دهشة بالغة من هذه التعليقات، التي يبدو أن أصحابها لم يعنوا بالعودة إلى تلك الوثائق، واكتفوا بما يعرفونه أو يتصورونه عن بعض الطروحات الليبرالية الكلاسيكية القديمة.

ولا خلاف على أن تلك الطروحات التي مثلت ثورة تقدمية في عصرها، أعطت أولوية مطلقة للمصلحة الفردية، باعتبار أن سعي الفرد لتعظيم ثروته يحقق بشكل آلي

مصلحة المجتمع دون الحاجة إلى أي نوع من التدخل الحكومي. لكن تطوير الذي أدخلته الليبرالية الجديدة عليها، يؤكد أهمية هذا التدخل بقدر، ويقر بالوظيفة التوزيعية.. لا الإنتاجية للدولة المعاصرة.

والمقصود بذلك، التدخل لإعادة توزيع ناتج عملية التنمية وليس الأصول الاقتصادية, عبر الأداة الضريبية و الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وضمان ظروف عادلة للعمل في إطار السوق الحرة. واقترن هذا التطوير بتجاوز الشك الليبرالي القديم في الدولة التي كانت قد اعتبرت شراً لابد منه؛ و بالتالي ينبغي تقليصها إلى أدنى حد ممكن. وساعد رسوخ الديمقراطية على تجاوز هذا الشك، ومن ثم اعتبار الدولة التي تخضع أجهزتها للمراقبة و المحاسبة، أداة للخير العام حيث تسعى إلى ضمان التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والقيام بالإصلاحات اللازمة، كي لا يبقى أحد بقدر الإمكان خارج نطاق عملية التنمية. فأهم ما يميز الليبرالية الجديدة، العناية بتنمية المجتمع بكل فئاته، و ليس فقط تنمية الاقتصاد، و لذلك طورت مجموعة من المفاهيم المترابطة، في مقدمتها:

- مفهوم الحد الأدنى الاجتماعي أو المدني، أي ضمان حصول جميع المواطنين المساهمين في الإنتاج، أي في تحقيق المصلحة العامة، على حد أدنى من الدخل والخدمات بما يتيح لهم تنمية قدراتهم الإنسانية.

- مفهوم الحرية الإيجابية، بمعنى توفير الظروف الاجتماعية التي تمكن المواطنين في مختلف درجات السلم الاجتماعي من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الفردية والعامة، وهو ما يختلف جوهرياً عن مفهوم "الحرية الاجتماعية" الذي طرح في بعض النظريات الاشتراكية كبديل لتلك الحقوق والحريات.

- مفهوم إعادة التوزيع من أجل توفير الاحتياجات الضرورية للفقراء عند حد أدنى مقبول سعياً لتفعيل ممارسة الحريات العامة.

وهنا تلتقي المفاهيم الثلاثة في نسيج متكامل، يمثل جوهر السياسة الاجتماعية لليبرالية الجديدة، ويحدد طابع الإصلاحات التي تسعى إليها.

وقد تضمن برنامج المرشح الديمقراطي كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1992 جانباً من السياسة الاجتماعية لليبرالية الجديدة.

والملاحظ أن بعض اليساريين العرب أشاد بهذا البرنامج النابع جزئياً من فلسفة الليبرالية الجديدة، في الوقت الذي يهاجم من يبشرون بها على الصعيد العربي. وربما يرجع ذلك إلى عدم إدراك ارتباط برنامج كلينتون بطروحات الليبرالية الجديدة. ويدعم هذا الاستنتاج أن بعضهم رأى في ذلك البرنامج نوعاً من الاشتراكية، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى عدم وضوح فلسفة الليبرالية الجديدة والحدود التي تفصلها جوهرياً عن أي نوع من الاشتراكية، بما في ذلك الاشتراكية الديموقراطية. فالواقع أن مفهوم إعادة التوزيع في الليبرالية الجديدة، يفترض البدء بتعظيم الثروة القومية حتى يتوفر ما يمكن توزيعه، وإلا صار الأمر توزيعاً للفقر على الجميع، وهذا ما تقود إليه الاشتراكية في الحقيقة كما حدث في معظم تجاربها، حيث تم إفقار الأغنياء لا الارتقاء بمستوى الفقراء. ولذلك فإن مبدأ المساواة الاجتماعية في الاشتراكية، لا يحقق أي عدالة اجتماعية فهو يساوي بين من يعملون ومن لا يعملون، ويتجاهل ما يؤدي إليه تكافؤ الفرص من ظهور تفاوت طبيعي في القدرات والإمكانات، يترتب عليه بالضرورة تفاوت اجتماعي مفتوح.

ويدرك كل من عرف أو درس ظروف تجارب دول شرق أوروبا مثلاً حجم المظالم التي تعرض لها الكثيرون من أصحاب الكفاءات. ولماذا نذهب بعيداً ولدينا نماذج مماثلة لهذه المظالم في بلدان عربية عدة، أخذت بأنظمة ذات سمات اشتراكية في الخمسينات والستينات، ولا مجال هنا للتوسع فيم فعلته هذه الأنظمة بمجتمعاتها، وكيف ابتذل مفهوم العدالة الاجتماعية في ظلها. لكن يحضرني مثال طريف ذكره الصديق التونسي عالم الاجتماع د. الطاهر لبيب في إحدى الندوات، عندما تحدث عن مرحلة التجربة الاشتراكية في تونس فقال "إن المواطن العادي لم يعرف عن الاشتراكية سوى أن أخاه مثلاً كان يملك بقرة أخذوها منه، وهو لا يملك مثلها؛ فأصبحا على الحال نفسها"، أي تشاركا في الفقر.

لكن الليبرالية الجديدة، في المقابل، تعتبر تعظيم الإنتاج هو المدخل الضروري للعدالة الاجتماعية. ويفترض ذلك توفير الحوافز الضرورية للمستثمرين في ظل آليات السوق الحرة. لكن الدولة تتدخل بدورها الإشرافي لمعالجة الاختلالات التي قد تنجم عن هذه الآليات، ولضمان الحد الأدنى الاجتماعي الذي يحقق الحرية الإيجابية عبر إعادة التوزيع. ولذلك فهي تتفوق في عنايتها بالفقراء على أية نظرية اشتراكية.

فإذا كان قطاع من المثقفين العرب، لم يقدر له التعرف على فلسفة الليبرالية الجديدة من منابعها، فلا أقل من أن يهتم بالتعرف على أحد الطروح العربية لها (وثائق جمعية النداء الجديد في مصر) قبل إصدار أحكام استناداً إلى مواقف مسبقة. فربما ساعد ذلك على مراجعة هذه الأحكام أو على الأقل ترشيد الحوار حول المستقبل. وليتنا نؤمن بحكمة "القراءة قبل الكتابة" ولو في بعض الأحيان. فنحن في حاجة إلى وضع حد للخلط

بين الليبرالية الجديدة واتجاهات معرفية أخرى، وخاصة الاتجاه المحافظ الجديد (اليمين الجديد). ويبلغ هذا الخلط مداه، ليصل إلى حد اعتبار التاتشرية في بريطانيا والريجانية في الولايات المتحدة تطبيقين لليبرالية الجديدة، دون إدراك أن هذه الليبرالية لم تتعرض لنقد، بل ولتجريح مثلما تعرضت له من أنصار التاتشرية والريجانية المحافظين. وهذا أمر طبيعي يفرضه التباين الجوهري بين الاتجاهين، والذي لا يقتصر على مجرد خلاف حول طبيعة النظام الاقتصادي وتكييف العلاقة بين دور الدولة وآليات السوق، على نحو يجعل الليبرالية الجديدة أكثر قدرة على معالجة قضية العدالة الاجتماعية من أي اتجاه آخر معاصر. إنه تباين معرفي مرجعه نظرة الليبرالية الجديدة للإنسان باعتباره إنساناً فردياً اجتماعيـاً، أي أنه غاية في ذاته وعضو في مجتمع في آن واحد. ويترتب على ذلك القبول، بدور مهم للدولة من خلال سياستها التوزيعية والرقابية والإشرافية، انطلاقـاً من أن الأسواق لا تعمل من تلقاء نفسها، وأن سيرها الطبيعي قد لا يتيح لكل فئات المجتمع أن تنعم بثمار التنمية.

ويمثل هذا الاتجاه الليبرالي الجديد، تطويراً لبعض مسلمات الليبرالية الكلاسيكية التي يؤمن بها الاتجاه المحافظ الجديد، ويضعها في سياق لا ينسجم مع جوهر الليبرالية، وقد حدث هذا التطوير نتيجة لعوامل عدة، من أبرزها:

- عوامل اقتصادية ترتبط بما ثبت من أن السوق الحر تماماً، غير قادر على تحقيق التوازن الاقتصادي.
- عوامل سياسية راجعة إلى رسوخ الديموقراطية، وما أدى إليه من تراجع الشكوك السابقة في دور الدولة، والذي كان ينظر إليه في الليبرالية التقليدية كعائق أمام الحرية الطبيعية للأفراد.
- عوامل فلسفية محورها تغير النظرة الطبيعية الإنسانية على نحو يتجاوز الإغراق في الجوانب الاقتصادية. فلم يعد الإنسان وفقاً للنظرة الجديدة مجرد مستهلك للمنافع أو إنسان سوق في المقام الأول. وأصبحت هذه النظرة تركز على التطوير الذاتي المتناسق للطبيعة الإنسانية في محيط اجتماعي، بحيث لا يترك أي شخص خارج نطاق عملية التنمية الموصولة.

لكن لا ينبغي أن يقود هذا التحول إلى خلط آخر بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية الديموقراطية. فعلى رغم أن للدولة دوراً أساسياً في كلتيهما،يظل هناك فارق جوهري بينهما، وهو يتمثل في عدم قبول الليبرالية الجديدة -بعكس الاشتراكية الديموقراطية- لسياسة التأميم وملكية الدولة لوسائل الإنتاج. فدور الدولة في الليبرالية الجديدة هو إقامة

وتدعيم البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية، عبر سياسة خدمات واسعة النطاق وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع الدخل من خلال ضرائب تصاعدية للحد من الفوارق الهائلة.

لكن يظل المظهر الرئيسي لقصور المعرفة بالليبرالية الجديدة، هو الخلط بينها وبين الاتجاه المحافظ الجديد، الأمر الذي يدفع إلى مقارنة أكثر عمقاً بينهما.

الليبرالية الجديدة.. والمحافظون الجدد

أحد مظاهر الاضطراب الفكري العربي الراهن- كما سبق القول - هو شيوع الخلط بين الاتجاهين الليبرالي والمحافظ، ووضعهما في فئة واحدة، وإغفال ما بينهما من فروقات. فقليلاً ما تتطرق الأدبيات العربية المعاصرة إلى الاتجاه المحافظ، وكأنه لا وجود له. ومن المعتاد أن يوصف من يدعون للحرية السياسية والاقتصادية، بأنهم ليبراليون أو يمينيون.

وكثيراً ما يكون استسهال اللجوء إلى تعبير (اليمين) دافعاً للخلط بين الليبراليين والمحافظين. ويحدث هذا الخلط في التعامل مع التيارات الفكرية التي توجد في الغرب والعالم العربي على حد سواء.

وربما كان الخلط بين الليبراليين والمحافظين العرب مفهوماً، نتيجة اضطراب خريطتنا الفكرية وارتباكها، أو بسبب تراجع هذين الاتجاهين لفترة طويلة في ظل محاربة أنظمة اشتراكية شمولية لهما، في أهم البلدان التي ظهرا فيها خلال النصف الأول من القرن الماضي. لكن عندما يمتد هذا الخلط ليشمل الاتجاهين الليبرالي والمحافظ في الغرب أيضاً، فلابد أن يثير التساؤل، لأن الفروقات بينهما ملء السمع والبصر. لكن بالنسبة لغير قليل من المثقفين العرب، وبخاصة اليساريين منهم، لا يمكن لأي فكر ينطلق من الحرية السياسية والاقتصادية إلا أن يكون ليبرالياً. ويكتب بعضهم في هجاء الليبرالية ووصفها بأنها "متوحشة" أو "مستبدة" فيما الحقيقة أنهم يهجون النزعة المحافظة.

صحيح أن الليبرالية الغربية عنت، كما يقول لوتارجال، أشياء مختلفة من حقبة لأخرى، بل وفي الحقبة الواحدة بين بريطانيا وبلاد اليابسة الأوروبية مثلاً، أو بين الولايات المتحدة وأوروبا. وصحيح أيضاً أن الطابع المميز لليبرالية الأمريكية المعاصرة، والذي يقترب من حافة اليسار، يخلق بعض الارتباك. لكن هذا لا يكفي لتبرير شيوع الخلط بين اتجاهين يشكلان الآن اتجاهين معرفيين ومنظومتين متمايزتين رغم المرجعية العامة المشتركة لهما، والتي تجد أساسها في فكرة الحرية الفردية. إنها

المرجعية التي تقوم على تقليص دور سلطة الدولة، باعتبارها أهم مصدر للقهر في التاريخ الإنساني، والتأكيد على الديموقراطية كنمط للحكم، وعلى السوق كمحرك للنشاط الاقتصادي.

لكن على امتداد تاريخ الأفكار فإن كل فكرة كبيرة تولدت عنها اتجاهات شتى تفرقت بها السبل رغم التشارك في المرجعية. وهذا ما حدث لفكرة الحرية الفردية التي كانت مدخل أوروبا إلى العصر الحديث. فقد أصبحت هذه الفكرة بمثابة إطار واسع، يضم تيارات عدة جديدة وقديمة. لكن يمكن اختزال هذه التيارات في اتجاهين Two-paradigms يسهل التمييز بينهما، رغم ما ينطوي عليه كلاهما من تفرعات.

ولعل أول ما يفرقهما الآن، هو مدلول الحرية عند كل منهما، وخاصة من زاوية رؤية كل منهما للعلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. فأهم ما يميز الاتجاه المحافظ الرئيسي - وبخاصة منذ السبعينات - هو إعطاء الأولوية للحرية الاقتصادية. فهذا الاتجاه يعرف الحرية في إطار الاقتصاد، قبل كل شيء ويهبط بالديموقراطية إلى مستوى يكاد يجعلها مجرد أداة للسوق الاقتصادي، بحيث تعدو هذه السوق بمثابة التجسيد المؤسسي للحرية. ولذلك فهو يعتبر أي تدخل للدولة، باستثناء توفير بعض الخدمات في حدود معينة، خطوة نحو الشمولية والاستبداد.

وبالمقابل، يتبنى الاتجاه الليبرالي الرئيسي نوعاً من التوازن بين الحرية السياسية والاقتصادية. ويرى ضرورة لدور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات التي قد تنجم عن آليات السوق، وضمان الحد الأدنى الاجتماعي، الذي من دونه تفقد الحرية السياسية مغزاها. وفي هذا السياق، ينتقد الليبراليون رؤية المحافظين للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسية بأنها تقود إلى نوع من الحتمية الاقتصادية أو "الاقتصادوية" لا تختلف في الجوهر عن المنهج الماركسي. فعلى رغم تعارض المنطلقات والأهداف، يرى معظم الليبراليين أن ثمة قاسماً منهجياً مشتركاً بين المحافظين (الجدد بالذات) والماركسيين، قوامه الإيمان بأن التاريخ يتحرك نحو غاية معينة، أو يسير وفقاً لحتمية محددة سلفاً. ولما كان التاريخ، عند الليبراليين هو تاريخ البحث عن الحرية، فإنه لا يمكن أن تكون فيه حتمية.*

وعلى رغم اتفاقهم مع المحافظين على أن سلطة الدولة هي أهم مصدر للقهر، يرى الليبراليون عدم إمكان الاستغناء عن دورها التنظيمي والرقابي. فقد توصلوا عبر

---

* حسب منهج المادية التاريخية فإن ماركس لم يتحدث قط عن حتمية انتصار البروليتاريا، وإنما عن حتمية حدوث الصراع الطبقي بين رأس المال والعمل المأجور.

التجربة إلى أن ما يضمن قيام اقتصاد السوق بوظائفه بطريقة سليمة، هو وجود مؤسسات سياسية كفء وقواعد إدارية فعالة. وهم يقرون مع المحافظين بأن دور الدولة يتسبب في إرباك آليات السوق في بعض الأحيان. لكنهم لا يجدون بديلاً له، لأنهم لم يعثروا بعد على وسيلة أخرى لجعل تلك الآليات تعمل بكفاءة ولمعالجة الاختلالات التي تنتج عنها، ولأن الليبراليين الجدد عموماً يعتقدون أن السوق لا تعمل بكفاءة من تلقاء نفسها، فهم يرون ضرورة لوجود "أيدي ظاهرة" إلى جانب "الأيدي الخفية" التي كان آدم سميث، يأمل في فعاليتها. ولذلك يهتمون - بخلاف المحافظين- بدور للدولة ينطوي على وظيفة تنظيمية رقابية، تهدف بالأساس إلى وضع حد للاحتكار. فطالما أن التنافس الحر هو جوهر اقتصاد السوق، مثلما هو روح الديموقراطية، يرى معظم الليبراليين ضرورة أن توجد الرقابة التي تكفله وتحول دون تكبيله. إنها ظاهرة الاحتكار تلك التي يختلف الليبراليون والمحافظون عادة بشأنها. فيعطي الليبراليون اهتماماً بالغاً للقوانين التي تحد منها والتي تمنع الشركات من تقييد التنافس. لكن لا يرى معظم المحافظين (وخاصة الجدد) خطراً في الاحتكار، بل يشجعه بعضهم، باعتباره الامتداد الطبيعي للتنافس في السوق. عندئذ يصبح المحتكر، من هذا المنظور المحافظ، أكثر المنتجين نجاحاً وكفاءة، وأوفرهم قدرة على تدعيم مركزه في السوق وعلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

لذلك تمثل الوظيفة التنظيمية والرقابية، أحد محاور الخلاف بين الليبراليين والمحافظين بشأن دور الدولة. فلا يوجد تباين أساسي بينهما إزاء الوظيفة الخدمية للدولة أو دورها في تطوير البنية الأساسية، إلا من حيث حجمها ومداها. فيميل الليبراليون غالباً للتوسع في هذه الوظيفة بخلاف المحافظين. لكن رغم أن هذا التباين ذو طابع كمي أكثر منه نوعياً، فإنه يعكس خلافاً واسعاً بينهم حول قضية الفقر والفقراء. ويتركز هذا الخلاف في السؤال التالي: هل يكون الفقراء أحراراً من الناحية السياسية؟

إن المحافظين يتجاهلون في الغالب هذا السؤال، وإن كان المتشددون منهم وبخاصة المتأثرون بـ "الداروينية الاجتماعية"، يجيبون عنه بأن تدخل الدولة لحماية الفقراء، يضعف المجتمع كله ويحجر على إمكانات تقدمه. أما الليبراليون، في معظمهم، فيجيبون بأن الفقر ينتقص من الحرية السياسية، ومن ثم يضعون المسألة الاجتماعية في مكان متقدم على جدول أعمالهم. ولا يعني ذلك أن اهتمام المحافظين جميعهم بهذه المسألة منعدم في كل الأحوال. فقد كان المحافظون الألمان مثلاً أول من أدخل التأمينات الاجتماعية في بلادهم. لكن يظل الاتجاه الغالب بين المحافظين (وخاصة الجدد) أقل عناية بالمسألة الاجتماعية. فهو يتحفظ غالباً على أي نوع من استخدام السياسات التوزيعية للحد من الفقر، اعتقاداً بأن النمو الاقتصادي يكفل رفع مستوى حياة الفئات

الاجتماعية من تلقاء نفسه. لكن يرى الليبراليون أن هناك حجه للتدخل من أجل تحسين حياة الفقراء، وخاصة عبر التوسع في الخدمات التي يعود النفع الأعظم منها على أصحاب الدخول المحدودة؛ ولذلك ينزعون إلى فرض مزيد من الضرائب، بشرط ألا يؤثر ذلك سلباً على حوافز الاستثمار، ومن ثم على فرص النمو الاقتصادي. وهذا ما يفسر لماذا تكون السياسة الضريبية عادة مصدر خلاف بين الليبراليين والمحافظين، رغم اتفاقهم العام على أن نمو الاقتصاد هو المدخل الأول لحل مشكلة الفقر. فيرى الليبراليون أن هذا النمو لا يكفي غالباً لحل هذه المشكلة، ما لم تسانده سياسات توزيعية مناسبة. لكنهم يحرصون على أن يكون هدفها هو، الأخذ بيد الفقراء، وليس إفقار الأغنياء. فاهتمام الليبراليين بالمسألة الاجتماعية، لا يقودهم لإعطائها أولوية على مقتضيات النمو الاقتصادي. ومن هنا كان أحد جوانب خلافهم مع الاشتراكيين الديموقراطيين.

ومع ذلك، يجد الليبراليون أحياناً أن الاشتراكيين الديموقراطيين أقرب إليهم نسبياً من المحافظين. وعندما يكون هناك استقطاب حاد بين هذين التيارين الأخيرين، قد يواجه الليبراليون مأزقاً سياسياً في بناء التحالفات، كما هو حالهم في بريطانيا الآن (الحزب الديموقراطي الليبرالي). فقد أضفى توني بلير الزعيم الجديد لحزب العمال، مرونة على توجهات حزبه، عبر سعيه للابتعاد عن السياسات الراديكالية المستوحاة من أفكار اشتراكية القرن الماضي. وأدى هذا ببعض قادة الحزب الليبرالي إلى تفضيل التنسيق مع العمال في الانتخابات المقبلة، لإخراج المحافظين من الحكم. ويتوازى هذا الاعتبار السياسي مع تقارب في الرؤية الاجتماعية بين حزب العمال في صورته التي يرسمها له بلير، وبين فريق من الليبراليين. لكن فريقاً آخر منهم، مازال يعتبر حزب العمال، العدو الرئيسي لليبرالية، خاصة وأنه ليس ثمة ما يؤكد وجود اتفاق عام داخله على توجهات توني بلير، التي تحظى بمقاومة من التيارات اليسارية في الحزب. وأياً كانت الطريقة التي سيتصرف بها الحزب الليبرالي البريطاني، فهذا دليل آخر على أن المساحة التي تفصل الليبراليين عن المحافظين في الغرب عموماً، أوسع مما يتصور الكثيرون. وبذلك لا تكون العلاقة الصراعية بينهم مجرد حالة أمريكية خاصة جداً كما كان معتقداً.

والواقع أن المساحة التي تفصل بين الاتجاهين الليبرالي والمحافظ في الغرب، تتسم بأنها آخذة في الاتساع منذ السبعينات. ورغم أن الخلافات الظاهرة ترتبط بقضايا اقتصادية واجتماعية بالأساس، إلا أنها تعكس تبايناً معرفياً وفلسفياً، يجوز القول معه إننا إزاء اتجاهين فكريين مختلفين. ويبدأ هذا التباين المعرفي من نظرة كل منهما للطبيعة الإنسانية. فقد صار الإنسان في المنظور المحافظ، أقرب إلى إنسان سوق أو مستهلك للمنافع في المقام الأول، بخلاف المنظور الليبرالي الذي تزايد اهتمامه منذ بداية القرن

الحالي بالذات، بالظروف التي تتيح للإنسان إمكانات التطوير الذاتي المتناسق. ولذلك تقترن النزعة الفردية بمفهوم اجتماعي لدى الليبرالية المعاصرة كما سبق. ومن هنا اهتمامها بالإصلاحات الاجتماعية التي تستهدف عدم ترك أحد - بقدر الإمكان - خارج دورة الإنتاج والاستهلاك، أي على هامش المجتمع. فينشغل معظم الليبراليين في الغرب الآن بظاهرة المهمشين، ويعتبرونها إحدى أخطر المشكلات بشأن مستقبل الديموقراطية واقتصاد السوق، فيما يراها معظم المحافظين شراً لابد منه ولا مفر من التعايش معه.

وتتعارض هذه الرؤية المحافظة مع أحد أهم الأسس المعترف بها لليبرالية المعاصرة، وهي مفهوم الحد الأدنى الاجتماعي، الذي يتيح لكل فرد تنمية قدراته الذاتية والإسهام في العملية الديموقراطية، حتى لا تسيطر عليها المصالح الكبرى. وقد أخذ هذا المفهوم يتبلور منذ أعمال جون سيتورات ميل، وحتى إسهامات جون ديوي وجون رولز وبرنارد بونسكين - في صورة فلسفة فردية – التي شكلت متوازنة، قوامها أن الفرد غاية في ذاته وعضو في مجتمعه في آن واحد. وأصبحت هذه الفلسفة هي الأرب للمفهوم الليبرالي التقليدي للمجتمع المدني ولمفهوم المساواة الذي تنهض على أساسه الديوقراطية. فيرى الليبراليون المعاصرون، بخلاف معظم المحافظين، أن الحقوق السياسية والمدنية، تفقد الكثير من قيمتها طالما كان أصحاب المصالح الكبرى قادرين على استخدام مزاياهم الاقتصادية للسيطرة على مجرى الحوار العام في المجتمع. وهم يحذرون من التأثير السلبي لظاهرة تنامي مراكز القوة أو جماعات المصالح الكبرى المنظمة وهيمنتها على العملية السياسية. ومن مظاهر هذا التأثير، تراجع المساواة في الحصول على المعلومات وتنظيم الدعاية ومن ثم تهديد حرية الاختيار. وقد تضمنت الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي كلينتون عام 1992 بعض ملامح هذا التوجه الليبرالي، فتضمن برامجه التحذير من هيمنة المصالح القوية، وعبر عن مدى النفوذ الذي تمارسه هذه المصالح على السلطتين التنفيذية والتشريعية بقوله " كثيراً جداً ما يبدو أن أولئك الذين تنتخبهم للقيادة، يستجيبون للمصالح الخاصة بأسرع مما يستجيبون لمشكلات الناس".

ولا يلقى هذا المنظور الليبرالي المعاصر قبولاً لدى المحافظين، الذين لا يجدون أساساً لأطروحة الحرية السياسية تفقد الكثير من قيمتها كلما ازداد التفاوت الاجتماعي، أو طالما سيطرت المصالح الكبرى على مجرى الحوار العام.

وهناك تباين معرفي أساسي آخر بين الليبراليين والمحافظين، بشأن الموقف من التقاليد الاجتماعية والأخلاقية السابقة على الرأسمالية والديموقراطية، فقد تبنى المحافظون منذ القرن التاسع عشر، الدفاع عن هذه التقاليد، وخاصة القيم العائلية

والنزعة الأبوية والمكانة الاجتماعية والأصول الدينية، من منظور أهميتها لتماسك المجتمع والحاجة للقوة المعنوية التي تتمتع بها.

ولا يقبل الليبراليون عموماً هذا المنظور، انسجاماً مع دفاعهم عن المجتمع الحديث، وعدم إيمانهم بفلسفة الحكمة المتراكمة عبر العصور. وهم يعتبرون بعض منظري الاتجاه المحافظ رجعيين، بمعنى أنهم يتوقون للعودة إلى الماضي، ويقيدون مبدأ المساواة الليبرالي؛ ومن ثم يقوضون فعلياً - وإن لم يعترفوا بذلك أبداً- مفهوم الدولة الحديثة التي تضمن لمواطنيها المساواة في الفرص وأمام القانون. وربما لا يصدق هذا الوصف على مجمل الاتجاه المحافظ الذي ينطوي على تنوع ويبدو أشبه بمجرى واسع، تلتقي فيه طروحات وأفكار تتفاوت في اهتماماتها وأولوياتها ما بين معارضة نمط "دولة الرفاهية" وبين تقليص الحريات الاجتماعية التي صارت حرية المرأة رمزاً لها وبين إحياء ديني أصولي (مسيحي في الغرب بطبيعة الحال).

ومع ذلك يمكن الحديث عن منظومة ثقافية محافظة، جوهرها العودة إلى بعض تقاليد ما قبل المجتمع الحديث ودمجها ضمن قيم الحداثة، مما يترتب عليه مراجعة هذه القيم بشكل أو بآخر. وقد عمد المحافظون الجدد لتطوير هذه المنظومة، باستخدام مناهج العلم الحديث نفسها في سياق معركتهم الفكرية مع الليبراليين والاشتراكيين الديموقراطيين. فعلى سبيل المثال، تجاوز المحافظون الجدد نزعة أسلافهم -في القرن الماضي وأوائل القرن الحالي- لاحتقار العلوم الاجتماعية و الحط من شأن الطابع العقلاني لهذه العلوم، مدركين أن تلك النزعة السلبية تجاه العلوم الاجتماعية، كانت عبئاً على الاتجاه المحافظ لأن الجدال الفكري مع اتجاه عقلاني كالليبرالية، يقتضي نوعاً من العقلانية.

وكان هذا هو مصدر التناقض في الفلسفة السياسية المحافظة القديمة، منذ بيرك وحتى اواكيشوت. وللحد من هذا التناقض لجأ المحافظون الجدد لتطوير منهج عقلاني بل تجريبي، بالاستفادة من إسهامات العلوم الاجتماعية الحديثة. فعندما يبررون أهمية التقاليد مثلاً يلجأون إلى البحث العلمي الاجتماعي، وليس مجرد التأكيد على حكمة الماضي والفضائل الأبدية، وأدى ذلك إلى جعل الحوار المحافظ - الليبرالي أرفع مستوى وأكثر تعقيداً في العقدين الأخيرين. لقد تطور العلم الاجتماعي للمحافظين الجدد، اعتماداً على مراجعة إسهامات ليبرالية معروفة. فعلى سبيل المثال جرى تطوير نظرية الدولة والنظرية الديموقراطية بمنهجية مختلفة على أيدي منظرين محافظين، مثل جيمس بوناشان ووليم نيسكاين. ومن أهم ما يميز هذه المنهجية، اختلاف النظرة إلى التعدد السياسي والفكري. فعلى الرغم من إيمان الاتجاه المحافظ بالتعددية، إلا أن تأثرها

بالتفاوت الاجتماعي لا يثير حذره. ويبدو هذا الاتجاه كما لو كان واثقاً من أنه يملك الحقيقة والصواب، الأمر الذي يتعارض مع جوهر مبدأ التعدد، كما يفهمه الاتجاه الليبرالي. وإذا أردنا مثالاً واحداً ذا دلالة، فهو تباين نظرة الاتجاهين للاشتراكية التي يصفها معظم المحافظين بأنها نوع من "الخطيئة" أو "الدنس"، بخلاف معظم الليبراليين الذين يرونها فلسفة اجتماعية ضارة ومتعارضة مع الطبيعة الإنسانية، لكن لا يحطون من شأنها.

وهكذا تبدو الفروقات واضحة بين الاتجاهين الليبرالي والمحافظ في الغرب، إن في المواقف والسياسات أو في الركائز المعرفية، وذلك على نحو لا يتوافر بالقدر نفسه في العالم العربي.

ففي حالة مصر على الأقل، يوجد تداخل ملحوظ بين الاتجاهين، وذلك لعاملين: أولهما يتعلق بمحدودية الاهتمام بالتنظير وبناء النماذج الفكرية على أسس معرفية. فممثلو هذين الاتجاهين في مصر هم غالباً رجال سياسة واقتصاد وقانون، أكثر منهم أهل فكر وفلسفة. ولذلك تزداد مساحة التداخل بينهما بسبب اتفاقهما العام على مواقف مؤيدة للحرية السياسية والاقتصادية بالأساس. وثانيهما الارتباك الذي أحدثه تنامي الأصولية الإسلامية في أوساط الاتجاهات الأخرى.

ومع ذلك، يبدو أن الموقف من هذه الأصولية و كيفية التعامل معها، يتجه لأن يصبح أهم ما يميز بين الاتجاهين الليبرالي والمحافظ في مصر. لكنه لا يضع نهاية للاختلاط بينهما، وإنما يخلق نمطًا آخر لهذا الاختلاط بل التداخل أيضًا. فعلى سبيل المثال يتجه المعادون جذريًا للأصولية إلى موقع محافظ (بالمعنى الغربي)، نتيجة إعطائهم للأولوية للحرية الاقتصادية، طالما أن توسيع نطاق الحرية السياسية، يحمل خطر وصول الأصوليين للسلطة. فيرى الذين يتجهون إلى موقع محافظ أنه لا جدوى من أي حوار مع الأصوليين، باعتبارهم معادين بالفطرة للديموقراطية، ولا فارق في ذلك بين معتدلين ومتطرفين، بين من يعملون بالسياسة ومن يحملون السلاح. لكن أصحاب هذا الموقف، لا يصبحون محافظين تماماً (بالمعنى الغربي أيضاً) لأن عداءهم للقوى الأصولية يدفعهم نحو شبه قطيعة مع التقاليد (التراث). ولذلك فهم محافظون في موقفهم من العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وليبراليون في موقفهم من التقاليد. وبالمقابل فإن الحريصين على التمسك بالنهج الليبرالي الذي يقوم على ارتباط وثيق بين الحرية الاقتصادية والسياسية، يضطرون للابتعاد نسبياً عن هذا النهج في موقفهم من التقاليد، ومن ثم يقتربون من النهج المحافظ. فهم يدركون أنه لا سبيل لتحقيق ديموقراطية كاملة إلا عبر حل وسط مع الأصوليين، تنتج عنه قواعد عامة للنظام الديموقراطي. وتتضمن هذه القواعد، صيغة تحدد موقع مبادئ الشريعة الإسلامية في

إطار هذا النظام، كضرورة للتوصل إلى مقومات متفق عليها أو موضع تراض عام وإلى قواعد يلتزم بها الجميع في إطار التنافس السلمي، ولذلك لا يرون مفراً من التوصل إلى صيغة تجمع بين الحداثة، والتقاليد (الدينية أساساً) في إطار فهم مستنير لهذه التقاليد، ومقابل التزام الأصوليين المعتدلين بالديموقراطية. وبذلك يبتعد أصحاب هذا الموقف عن العلمانية الكاملة للاتجاه الليبرالي للغرب؛ فيصبحون ليبراليين في موقفهم من الارتباط بين الحريتين السياسية والاقتصادية، ومحافظين أو شبه محافظين في مواقفهم من التقاليد.

وهكذا يؤدي تنامي الظاهرة الأصولية وما يقترن بها من إحياء للتقاليد، إلى وضع معقد يحول دون إحداث فرز طبيعي بين الاتجاهين. فيحمل كل منهما بعض السمات الفكرية للآخر، لأسباب سياسية محضة بل أحياناً تكتيكية، ويحدث ذلك بشكل براجماتي غالباً، بسبب محدودية التنظير الفلسفي في أوساط الاتجاهين وضآلة الاهتمام ببلورة الأسس المعرفية لكل منهما. وطالما أن هذا الفرز لم يعد ممكناً بالاستناد للمعايير التي تميز بين الاتجاهين في الغرب، يصبح من الضروري إيجاد معايير خاصة بالحالة العربية أو (المصرية كبداية) للتمييز بينهما، ولا يتحقق هذا إلا عبر بلورة الركائز المعرفية لكل من الاتجاهين. فهذا هو المدخل الضروري الذي يبدأ بظهور الحاجة للتمييز، ومن ثم لاستخدام تعبير "الاتجاه المحافظ" الغائب حتى الآن وتحديد ركائزه، ومن ثم أوجه اختلافه عن الاتجاه الليبرالي.

التنافس الليبرالي المحافظ معركة القرن القادم

وهكذا تتعدد عوامل الافتراق المعرفية والاقتصادية والسياسية، على النحو الذي سبق إيضاحه، بين التيارين الليبرالي والمحافظ بصورتهما الراهنة. ويقود ذلك إلى توقع أن يكون تنافسهما هو محور معركة هذا القرن، بعد انهيار الاشتراكية الماركسية، وفي ظل تطور الاشتراكية الديموقراطية تدريجياً، أو قطاع معتبر منها صوب مواقع الليبرالية الجديدة.

وقد بدأت ملامح هذا التنافس في التبلور خلال السنوات الأخيرة عبر تطورات شتى، من أهمها هزيمة التاتشرية في بريطانيا وفوز كلينتون في الولايات المتحدة.

1. هزيمة التاتشرية

لم تكن السياسات التي تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة السيدة تاتشر واقترنت باسمها، تطبيقاً معيناً لليبرالية كما هو شائع. فقد كانت تلك السياسات نتاج تأثرها بأكثر القيادات الفكرية المعاصرة تعارضاً مع الليبرالية، وهو التيار المحافظ

الجديد الذي اخذ في الانتشار منذ منتصف الستينات، وتعد "التاتشرية" و"الريجانية" أبرز تطبيقين للأسس الفكرية العامة لهذا التيار، لكن التصرف في الحالتين، أتاح أن ينسب هذا التطبيق لكل منهما، وهذه أول مرة تتحول فيها سياسة أي زعيم للحزبين الرئيسيين في بريطانيا إلى اتجاه يطلق اسم صاحبه عليه. فلم يحدث من قبل حتى في حالة الزعماء العظام في التاريخ البريطاني الحديث، وعلى رأسهم تشرشل المحافظ وأتلي العمالي. لكن إطلاق التاتشرية على السياسات التي شهدتها بريطانيا خلال العقد المنصرم، لا يعني أكثر من تأثر رئيسة الوزراء السابقة بأفكار التيار المحافظ الجديد التي تغلغلت في حزب المحافظين عشية وصولها إلى الحكم، كما حدث في أمريكا داخل الحزب الجمهوري قبيل تولي ريجان الرئاسة. ويبدو التيار المحافظ الجديد في بريطانيا، أشبه بمجرى تلتقي به اجتهادات مفكرين وسياسيين متفاوتين في اهتماماتهم وأولوياتهم، كما سبق.

وقد أطلق تعبير التيار المحافظ الجديد على هذا التيار، لتمييزه عن التيار الفكري المحافظ في القرن التاسع عشر، وهو تيار اتسم "بالدفاع المتشدد عن التقاليد" التي تكتسب شرعيتها لديه لما تتمتع به من قوة على نحو بدا في معظم الأحيان كنوع من تأكيد الحكمة المتراكمة للماضي. وبهذا المعنى دافع المحافظون القدامى الأكثر تعارضاً مع الليبرالية، عن الأبنية الاجتماعية السابقة على الديموقراطية والتصنيع بطابعها التراثي القائم على العائلة والمكانة والنزعة الأبوية . وكان بعض منظريه رجعيين بالمعنى الدقيق للكلمة، أي راغبين في العودة إلى الماضي، ورافضين للتحديث ومنزعجين من المساواة سواء في الفرص أو أمام القانون. ولذلك اعتبروا الدولة الحديثة التي تضمن حق المساواة لمواطنيها، أبرز الشرور التي جاءت بها الليبرالية، وإن لم يكن معظمهم مستعدين للتعبير عن ذلك صراحة، حيث فضلوا القبول بالنظام الديموقراطي والعمل من خلاله، للحد من تطوره ولمواجهة أعدائهم الليبراليين والاشتراكيين.

وإذا كانت بعض هذه القيم قد بقيت ماثلة في فلسفة المنظومة الفكرية للتيار المحافظ الجديد، فقد تميزت هذه المنظومة بأنها أكثر عصرية وقدرة على التعامل مع الواقع الغربي الجديد، الذي ترسخت به القيم الليبرالية. ولإدراك هذا الفارق الجوهري، نذكر أن التيار المحافظ الجديد في بريطانيا، تجاوز تماماً نزعة سابقة في القرن الماضي إلى احتقار الفلسفة السياسية، لكونها مجردة وعقلانية تعتمد على العقل لا على التقاليد،

وبالتالي تهدد النظام الاجتماعي المستقر عبر السعي إلى تغييره، ولذلك واجه المحافظون القدامى أزمة عندما اضطروا إلى مجادلة الليبرالية، وهو أمر غير ممكن دون تبني مناهج عقلانية حتى لغرض هزيمة العقلانية نفسها، مما خلق تناقضاً في بنية الفلسفة السياسية المحافظة.

لكن على العكس من ذلك، يتميز المحافظون الجدد بالنزعة العقلانية، بل وبالتعقيد النظري والفلسفي، كما سبق إيضاحه. وفي هذا الإطار، تطور العلم الاجتماعي عندهم في بريطانيا، وبالذات اعتماداً على تطوير عدد من الإسهامات جرى اقتباس أهمها من نظرية الدولة في الديموقراطية الليبرالية، وفي مقدمتها نظرية الاختيار العام بروافدها الأربعة، المتمثلة في نظرية العقد الاجتماعي والاقتصاديات "النيوكلاسيك"، والنماذج السياسية الرياضية، وأفكار الإدارة الديموقراطية وخاصة عند جيفيرسون .

ويمكن القول بأن أبرز ما يميز التيار المحافظ الجديد في بريطانيا، هو الدعوة إلى الحد من سلطة الحكومة، مع تركيز هذه السلطة في الوقت نفسه، والحد من "دولة الرفاهية" وانتقاد المساواة في التعليم وتقييد الحريات الاجتماعية التي أطلقتها الليبرالية وفرض سقف للدعوة الهادفة للحفاظ على البيئة.لكن على عكس مفكري هذا التيار، لا يلتزم سياسيوه الممارسون في بريطانيا بكل هذه القيم إلا أولئك المنظمون في الحركات السياسية الصغيرة ذات الصبغة الأيديولوجية الحادة. أما في حزب المحافظين الذي تغلغل فيه هذا التيار، فيندر أن نجد من يلتزم بهذه القيم التزاماً صارماً.

فأحد مظاهر نجاح الليبرالية، أنها حرثت الأرض بقيمها التي صارت مكتسبات جوهرية للإنسانية، لا يملك معارضوها إلا محاولة المناورة في مواجهتها دون تحديها بشكل مباشر في معظم الأحيان.

وتدل الخبرة التاريخية المعاصرة على أن الأيديولوجيات التي تحدت تلك القيم في البلاد التي ترسخت فيها، كان مآلها التهميش، أو المراجعة من أجل الاستمرار، كما فعلت الماركسية الأوروبية مثلاً. وحتى عندما وجدت أيديولوجيات أخرى كالنازية والفاشية قوة تحملها وتتحدى بها القيم الليبرالية، كان مصيرها إلى الزوال.

ويبدو أن التيار المحافظ الجديد أفاد كثيراً من هذه الخبرة. فرغم المعارك الفكرية التي خاضها بعض منظريه ضد الليبرالية، فقد تميزت القوى الحركية المعبرة عنه بالحرص على تجنب المعارك السياسية المفتوحة في مواجهته. بل وعمدت هذه القوى في تحركاتها إلى التركيز على ذلك الجانب من الأفكار الليبرالية الكلاسيكية، التي جرى عزلها عن سياقها. كما لجأت إلى تجنب آثار الخلافات التي يعتبر موقف المحافظين الجدد منها مجرداً من الأمل في إحراز أي نصر، مثل الخلاف بشان التعددية.

فنجد أن السيدة تاتشر حرصت على عدم إثارة هذه القضية طوال 11 عاماً، رغم أن الكثير من ممارستها كان ينطق بالافتقار للتعددية. فقد عرف عنها النفور من الرأي الآخر، حتى داخل حكوماتها التي سعت دائماً للهيمنة الكاملة عليها، بحيث لم يكن أمام أي وزير يختلف معها في الرأي سوى أن يبتعد أو أن يتم إبعاده.

ولذا كان وصفها "بالسيدة الحديدية" تعبيراً صحيحاً عن تشبثها بمواقفها وتحطيم أية معارضة لها، وقد شاع عنها أنها (سيدة لا تعرف الرأفة ولا تعير اهتماماً لأحد). لم يكن هذا حكماً أخلاقياً، وإنما تعبير عن افتقارها للتسامح السياسي والفكري، الذي ناضل رواد الليبرالية العظام من أجل تأكيده. وظل نفورها من الرأي الآخر ملازماً لها، حتى آخر معاركها على زعامة حزب المحافظين، ووصل إلى حد تهديدها بالاستقالة من البرلمان إذا فاز منافسها، رغم إجماع المراقبين تقريباً وقتها على أن تغيير قيادة هذا الحزب ضروري للحد من تراجعه أمام العمال، فقد كانت استطلاعات الرأي العام حينئذ تظهر تقدماً واضحاً للعمال يتراوح بين 10- 20% ، بعد أن وصلت سياسات تاتشر الاقتصادية إلى المأزق الحتمي الذي يقود إليه النهج المحافظ الجديد، الذي يفتقد إلى آليات الإصلاح الليبرالي. وثبت عجز تاتشر بتصلبها المبالغ فيه عن التعامل مع هذا المأزق، إلى حد إصرارها قبل قليل من هزيمتها على استمرار النظام الضريبي المنحاز للأثرياء، رغم اتساع نطاق احتجاجات صغار المستثمرين على عدم العدالة في توزيع الأعباء الضرورية. وبفضل هذا التشدد المستمر، دخل الاقتصاد البريطاني منذ 1988 مرحلة كساد حاد، ووجد مزيد من المواطنين أنفسهم عاطلين عن العمل، أو أسرى للديون الناجمة عن حصولهم على قروض لشراء منازل أو سلع؛ بما يعنيه ذلك من خفض مستوى معيشتهم، أو عاجزين عن مجاراة التضخم الذي سجل أعلى نسبة في دول الجماعة الأوروبية. وبهذا المعنى، يمكن القول بأن هزيمة تاتشر في حزبها كانت نقطة البداية في تمرد هذا الحزب على هيمنة التيار المحافظ الجديد، رغم أن خليفتها ميجور هو أحد المتأثرين بهذا التيار.

2. كلينتون وأزمة الليبرالية:

بغض النظر عن الأداء الفعلي لإدارة كلينتون في الولايات المتحدة، وما إذا كانت نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر عام 1994 تمثل حكمًا عليها، فقد حمل كلينتون أهم برنامج للتغيير الليبرالي منذ برنامج العهد الجديد في الثلاثينات. ويتمثل جوهر هذا البرنامج، في وضع حد لنفوذ جماعات المصالح الكبرى الذي تفاقم في ظل إدارتي ريجان وبوش إلى مستوى يهدد ليس فقط العدالة الاجتماعية، ولكن أيضاً الديموقراطية، مما أثار مجدداً مشكلة العلاقة بين الحرية والفقر، والتي سبقت الإشارة إلى خلاف الليبراليين والمحافظين حولها.

وقد تبنى كلينتون في برنامجه روحاً ليبرالية في معالجته لهذه المشكلة، حيث لمسها بوضوح يندر أن نجده لدى سياسي ممارس، لا صلة له بالفلسفة السياسية حتى إذا لم يستخدم أكثر المصطلحات دقة ودلالة، ذلك أن الإحساس بالخطر الذي تواجهه الديموقراطية في أكثر بلادها عراقة أصبح قوياً إلى الحد الذي دفع كلينتون للقول في برنامجه " إن نظامنا السياسي لم يعد يعمل. فواشنطن تهيمن عليها المصالح القوية والبيروقراطية المترسخة" وعبر عن مدى النفوذ الذي تمارسه مراكز القوة على السلطتين التنفيذية والتشريعية بقوله "كثيراً جداً ما يبدو أن أولئك الذين ننتخبهم للقيادة يستجيبون للمصالح الخاصة بأسرع مما يستجيبون لمشكلات الناس".

وهاهو بعد ذلك يحدد بقدر كبير من الدقة، طبيعة المهمة التي عليه أن يوجه التغيير المنشود باتجاهها.. (لقد حان الوقت لتنظيف واشنطن. فلم تكن السنوات الاثنتا عشرة الماضية، سوى موسم صيد ممتد لجماعات المصالح الكبرى، في الوقت الذي قيدت سطوة المال أيدي أولئك الذين انتخبوا لتولي القيادة. ويتعين علينا كي نخرج من المأزق، أن نواجه المشكلة في منابعها: السلطة المترسخة والمال، وأن نحد من المصالح الخاصة). وهو يشير هنا ضمنياً إلى التحالف الذي حدث بين مراكز القوة الاقتصادية والإدارات الجمهورية الثلاث السابقة، التي هيمن عليها التيار المحافظ الجديد، الأكثر محافظة من أي اتجاه محافظ في التاريخ، والأكثر عداء لليبرالية المعاصرة التي يعبر عنها كلينتون محاولاً استنهاضها. وقد استهدف بذلك ليس فقط إنقاذ الديموقراطية، ولكن أيضاً وضع حد لتراجع الحلم الأمريكي وقد عبر نائبه آل جور بشفافية عن الارتباط بين تراجع هذا الحلم والتهديد الذي أصاب الديموقراطية. ففي خطاب إعلام ترشيحه لمنصب نائب الرئيس في 1992/7/16 يقول : "لقد تسببت إدارة بوش في الحط من قدر ديموقراطيتنا. وإذا رفعتم أيها الأصدقاء أبصاركم لحظة رغم ضغوط حياتكم اليومية، سوف ترون صورتكم في العيون الحزينة المرهقة لأولئك الذين فقدوا الأمل في أمريكا، وسترون الديموقراطية راقدة هناك تنتظرنا حتى نهبها نفس الحياة الثاني". وليس هذا كلاماً مرسلاً يخاطب العواطف، إنه تعبير دقيق عن مدى عمق أزمة الديموقراطية الناجمة عن استفحال ظاهرة مراكز القوة وجماعات المصالح الضيقة، وعن الحاجة إلى إحياء وتدعيم تيار الليبرالية الجديدة في مواجهة التيار المحافظ الجديد، ورغم أن ظهور الليبرالية الجديدة سبق بوقت طويل ظاهرة مراكز القوة، فقد ازدادت أهميتها حديثًا نتيجة تنامي هذه الظاهرة التي دفعت أيضًا إلى تطور كبير في النظرية الديمقراطية، انعكس في ظهور المدرسة التعددية الجديدة التي يمكن اعتبارها

الآن بمثابة نظرية الدولة بالنسبة لفلسفة الليبرالية الجديدة. ويتمثل جوهر التطور الذي أتت به التعددية الجديدة في اهتمام غير مسبوق للنظرية الديموقراطية بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية إلى حد استخدام مصطلح "الديموقراطية الاقتصادية" لأول مرة والذي كان عنوان كتاب عالم السياسة الأمريكي روبرت دال (مقدمة للديموقراطية الاقتصادية) ويمكن إدراك حجم هذا التطور من مقارنة ذلك الكتاب الصادر عام ١٩٨٥ بكتابه الأسبق الذي صدر في ١٩٦٥ (مقدمة للنظرية الديموقراطية).

لقد كان هذا التطور ضرورياً، نتيجة المأزق الذي واجهته المدرسة التعددية التقليدية عندما تبين تجريبياً أن نفوذ جماعات المصالح الكبرى، بات قيداً على المساواة السياسية وحرية الاختيار. وكان هذا المأزق يفوق بكثير في الواقع ما تخيله رواد النظرية الديموقراطية المعاصرة في وقت مبكر مثل "دي توكوفيل" و "جون ستيوارت ميل"، بل ويتجاوز ما تصوره بعض علماء التعددية التقليدية في الستينات عندما تحدثوا عن مشكلات الديموقراطية في المستقبل. وباختصار، أصبحت الديموقراطية تواجه مأزق النظام الاقتصادي الاجتماعي نفسه الذي أسهم في تطورها، بعد أن أتاح موقعاً متميزاً للمصالح الخاصة الكبرى، وبشكل منتظم كاد أن يتحول إلى نمط، في غياب قوة اجتماعية موازنة.

وهذا وضع مغاير لما نَظّرت له النظرية التعددية التقليدية ونظرية الديموقراطية الكوربوراتية* في آن معاً. فقد اعتقدت التعددية التقليدية أن النظام الديموقراطي قادر من تلقاء نفسه وبآلياته، على أن يحول دون استئثار أية مجموعة من مراكز القوة بالسلطة والقرار على نحو منتظم، لأن هذا النظام يتيح للمراكز الأخرى، فرص المنافسة الحرة المفتوحة وتداول السلطة. وكان أبرز أطروحات تلك النظرية في هذا الإطار، أطروحة "البولياركية"** التي انطلقت من إمكانية ضمان نوع، من التوازن ما بين مراكز القوة المتنافسة كبديل لما قدمته نظرية الديموقراطية الكوربوراتية من نظام سياسي يقوم على فكرة المجتمع العضوي من نظام سياسي يقوم على فكرة المجتمع العضوي المندمج، والمقصود بذلك نظام لتمثيل المصالح والتوفيق بين القوى الاجتماعية المعبرة عنها، والتي تدخل مع جهاز الدولة في علاقة صنع وتنفيذ السياسات العامة.

لكن يعيب هذا النظام، من منظور النظرية التعددية، أنه يقلص بدرجة أو بأخرى (وفقاً للتطبيق) دور الإجراءات الديموقراطية الرئيسية، خاصة الانتخابات، رغم أنه يحافظ عليها. فالترابط الذي يتم بين جهاز الدولة وجماعات المصالح الرئيسية، يكتسب

---

* Corporate Democracy مصطلح يمكن ترجمته عربياً إلى حكم الدولة والمجتمع المدني معاً المحرر

** Poliarchate سلطة التنوع الناجم عن توازن الأقطاب المحرر

أولوية على المؤسسات التمثيلية، ويؤدي إلى مساومات في الخفاء من وراء ظهر الشعب، ويضعف دور الأحزاب.

كما أن هذا النظام لا يعمل إلا في ظل مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية، حتى يتيسر التوافق على سياسات عامة مقبولة من مختلف جماعات المصالح. والأهم من ذلك، فعندما تتوفر الرفاهية، ربما لا تكون ثمة حاجة ماسة لمثل هذا النظام، لأن الديموقراطية التعددية تعمل عندئذ بكفاءة، لكن تبدأ المشكلة عندما يتعثر النمو الاقتصادي، وتزداد حدة التناقض بين المصالح؛ وهنا تبرز أزمة النظام الديموقراطي التي فاقمها تنامي نفوذ جماعات المصالح الكبرى على حساب الجماعات المعبرة عن مصالح العمال والطبقة الوسطى، مما أدى إلى اختلال في التوازن.

ومع ذلك، يظل ثابتاً عبر التجارب، وآخرها فوز كلينتون، أن النظام الديموقراطي التعددي قادر على استعادة التوازن عندما يختل، مهما كان نفوذ القوى التي أخلت به. ويعني ذلك أن هناك سقفاً للنفوذ الذي يمكن أن تبلغه المصالح الكبرى في نظام يوفر آليات للتصحيح والرقابة والمساءلة، ويحول دون استخدام الفساد بشكل منتظم، كأداة للنفوذ. لكن فوز كلينتون كان مجرد فصل في معركة ممتدة صعبة وساخنة، حيث يرتكز الاتجاه المحافظ، أو بالأحرى الاتجاهات المحافظة في الولايات المتحدة، على قاعدة صلبة. إنها معركة القرن الحالي بين الليبرالية والاتجاهات المحافظة في العالم كله، والتي نتوقع أن تؤثر على التطور السياسي والثقافي والفكري في بلادنا، رغم التحدي الذي يمثله التيار الأصولي. فالمفترض أن يتيح دعم التحول الديموقراطي، إمكانية وضع هذا التيار في حجمه المناسب، لأنه المستفيد الأول من حالة الركود السياسي التي تهيء له فرصة تقديم نفسه، باعتباره البديل الوحيد، وبالتالي استقطاب مشاعر الاحتجاج على الوضع الراهن.ولا يعني ذلك أن هذا التيار سيختفي مع تعميق التحول الديموقراطي، وليس هذا مطلوباً، لأن الديموقراطية تزدهر مع التعدد والتنافس. فالمقصود هو أن التيار الأصولي سيعود إلى حجمه الحقيقي، وربما تصبح الغلبة فيه للمعتدلين، الذين لا تتعارض توجهاتهم مع الديموقراطية؛ وعندئذ يمكن التطلع إلى تطور سياسي ينسجم مع العصر.

لكن أياً كان الشكل الذي ستأخذه الخريطة السياسية – الفكرية في بلادنا، تظل الأولوية لتعميق التحول الديموقراطي، حيث لا يمكن لهذه الخريطة أن تتبلور بدونه، كما يصعب إنجاز التقدم الاقتصادي الذي تتطلع إليه في غياب الديموقراطية، بعكس المجادلات التي تطرح إمكانية ذلك قياساً على تجارب النمور الآسيوية والصين.

ويقتضينا ذلك مناقشة سريعة لهذه المجالات.. **(للدراسة بقية..)**

تحديات ثقافية

العدد التاسع عشر - السنة الخامسة - شتاء 2005

هنري ماتيس - الجزيرة

* عيون الترجمة
د. جابر عصفور

* جذور القوة الاسلامية
د. عبد الهادي عبد الرحمن

* المؤلفات الفلكية لثابت بن قرة
د. ريجس مورلون

* علم الاجتماع والليبرالية
د. أشرف منصور

* عالم سيزار (8 لوحات ملونة)
د. فاروق وهبة

كتاب العدد :

د. وحيد عبد المجيد - د. وائل غالي - د. جلال شمس

السفير على أبو سن - عبد العزيز موافي - مهدي بندق

أحمد إبراهيم - عمر حاذق - محمد الجمل - محجوب موسى

الليبرالية الجديدة
والاتجاهات المحافظة 2-2

د. وحيد عبد المجيد

الديموقراطية والتقدم الاقتصادي من منظور ليبرالي

ما زالت قضية العلاقة بين الديموقراطية والتنمية، أو التقدم الاقتصادي، إحدى القضايا المثيرة للجدل والخلاف. فعلى رغم أن الانهيار الاقتصادي الذي تسببت به الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوروبا يدعم الاتجاه الذي يربط التنمية الناجحة بالديموقراطية، إلا أن الإنجاز الاقتصادي للنمور الآسيوية والصين يتيح لمن ينكرون هذا الارتباط التمسك بأطروحتهم.

ولذلك يختلف الأمر هنا عنه في قضية العلاقة بين الديموقراطية والرأسمالية (الاقتصاد الحر)، حيث بات من الصعب المجادلة ضد النظرية التي تربط بينهما. فقد ثبت أنه لا مجال للتطلع إلى الديموقراطية خارج سياق النظام الرأسمالي، لأن توزيع القوة الاقتصادية أو عدم تمركزها شرط لازم للتعدد السياسي. والنظام الاشتراكي لا ينسجم مع الديموقراطية لأسباب تتعلق بجوهر بنيتها نفسها، وليس فقط كنتيجة لإحدى

الأيديولوجيات الشمولية مثل الماركسية. وهذا الارتباط الثابت بين الديموقراطية وحرية الاقتصاد لا يتعارض مع وجود أنظمة رأسمالية لا ديموقراطية.

فالمقصود هو أن الديموقراطية لا تعيش إلا في نظام رأسمالي وليس العكس. لكن الدول التي تجمع بين الديموقراطية والرأسمالية ليست في مستوى واحد متقارب من حيث الأداء الاقتصادي. والأهم من ذلك أو دولاً رأسمالية وغير ديموقراطية حققت إنجازات اقتصادية كبرى، وخاصة نمور شرق آسيا وقلة من دول أمريكا اللاتينية قبل التحولات الديموقراطية فيها (البرازيل أساساً في السبعينات)، فضلاً عن الصين التي تحولت جزئياً إلى الرأسمالية من دون أن يصاحب ذلك تحول ديموقراطي.

وتثير هذه الحالات السؤال مجدداً عن مدى أهمية الديموقراطية ضمن عوامل التقدم الاقتصادي. وهو سؤال جوهري لدول كثيرة في جنوب العالم، ومنها دول عربية، نفضت غبار محاولات التنمية الاشتراكية المحيطة واتجهت صوب الاقتصادي الحر بدرجات متفاوتة لكن من دون تحول ديموقراطي. ويجد بعضها في الأطروحة التي تنكر الارتباط بين الديموقراطية والتقدم الاقتصادي مبرراً لذلك. ويقتضي الأمر مناقشة هذه الأطروحة التي تجاوزت الإطار الفكري اليساري. فمن الناحية التاريخية كان أهم سند لها يتمثل في تجربة الاتحاد السوفيتي الذي تحول إلى عملاق صناعي في أقل من جيل، رغم أن هذه التجربة قامت على سياسات قهرية قاسية، وأحدثت تدميراً في أخلاقيات العمل. لكن انهيار هذه التجربة لم يقوض أطروحة الفصل بين الديموقراطية والتنمية. فقد ساعدت تجارب النمور الآسيوية على استمرارها ثم أعطتها تجربة الصين (حوالي 15 في المائة) هو الأعلى في العالم الآن في غياب أي من أسس الديموقراطية. ولذلك يشعر أصحاب هذه الأطروحة بثقة غير مسبوقة إلى الحد الذي يدفع بعضهم إلى المضي خطوة أبعد والمحاججة بأن الاقتصاد الكوري شرع في رحلة التراجع منذ بدء التحول الديموقراطي عام 1987.

وأكثر ما يستدعي الانتباه أن الدفاع عن هذه الأطروحة لا يقتصر على أولئك الذين يشككون في صلاحية الديموقراطية كنظام للحكم. فبعض من يقبلونها معروفون بمناصرتهم للديموقراطية ومنهم فرنسيس فوكوياما صاحب فكرة نهاية التاريخ، أو

الانتصار النهائي للديموقراطية، والتي أثارت جدلاً حاداً قبل سنوات قليلة. فقد فاجأ الكثيرين في ورقة قدمها إلى مؤتمر دولي في إبريل 1992 حول "الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية" تدعو للبحث في العلاقة بين الديموقراطية والتنمية خارج نطاق علم الاقتصاد. وقصد بذلك أن اختيار الديموقراطية ينبع من نطاق السياسة والأيديولوجيا لا الاقتصاد. وانتقد ضمناً أطروحة العلاقة الارتباطية بين الديموقراطية والتقدم الاقتصادي على أساس أن "الكثير من معدلات النمو الاقتصادي القياسية في المائة والخمسين سنة الأخيرة لم يتحقق في دول ديموقراطية بل في دول استبدادية فيها درجة أو أخرى من الرأسمالية.

وينطبق هذا على يابان الميجي، وألمانيا الرايخ الثاني، ثم أسبانيا فرانكو، وكوريا بعد 1953 وتايوان وسنغافورة وتايلاند والبرازيل. ولم يكتف بتقديم هذه الأمثلة كدليل تجريبي، وإنما قدم أطروحة نظرية مفادها أن حكومة مطلقة ذات كفاءة، وتجعل النمو الاقتصادي هدفها الأول، تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف بأسهل مما تستطيع حكومة ديموقراطية"، وجوهر هذه الأطروحة ليس جديداً على كل حال. لكن ما يميز فوكوياما انه يقبل بها على رغم انحيازه المعروف للديموقراطية.

وقد سعى إلى حل هذا التناقض عبر التأكيد على فكرة أن " التحول إلى الديموقراطية يرتبط بعملية سياسية لها حركتها الذاتية المستقلة عن مستوى التنمية الاقتصادية" وخالف بذلك ما يعتقده، معظم الديموقراطيين، بل ما كانت أنظمة شمولية قد قبلت به في مرحلة انهيارها عبر "ميثاق باريس من اجل أوروبا جديدة" في نوفمبر 1990.

لكن تبني فوكوياما لهذه الأطروحة ليس مفاجئاً بعد أن أصبح أحد منظري الاتجاه المحافظ الجديد، الذي يعطي أولوية للحرية الاقتصادية على الحرية السياسية ويؤمن بحتمية تاريخية، وبأن التاريخ وصل على نهايته، بخلاف الرؤية الليبرالية التي تعتبر التاريخ مفتوحاً على الحرية، بلا نهايات وبعيداً عن الأنساق المغلقة، كما سبق إيضاحه. .

وإذا كان المحك الحقيقي لصدقية أية أطروحة هو انسجامها مع الواقع والأدلة التجريبية عليها، أصبح من الواجب طرح السؤال التالي:

هل يجوز الاستناد إلى تجارب معدودة تحقق فيها نجاح اقتصادي في غياب الديموقراطية وتجاهل سجل غالبية الدول غير الديموقراطية فيما يتعلق بأدائها الاقتصادي؟

فالنمط السائد لهذا الأداء في الدول غير الديموقراطية يتسم بتبديد الموارد في إجراءات أمنية واولويات خاطئة ومغامرات عسكرية أحياناً، فضلاً تفشي الفساد والمحسوبية وإهدار عنصر الكفاءة وتسلط شلل حسبية وعائلية وإدارة حمقاء للعلاقات الاقتصادية وضغوط تدفع على هجرة العقول.

وينطبق هذا على كل دول أفريقيا تقريباً، وكثيراً من دول آسيا أو حتى معظمها، وكل الديكتاتوريات العسكرية التي سادت أمريكا اللاتينية حتى وقت قريب، باستثناء البرازيل في السبعينات. وقد ورثت الحكومات الديموقراطية الحديثة العهد في أمريكا اللاتينية مشكلات اقتصادية هائلة ضمن التركة الثقيلة للأنظمة العسكرية. ومع ذلك نجح معظمها في تحقيق إصلاحات هيكلية مهمة خلال فترة قصيرة.

ومعنى ذلك أن الأدلة التي تستند لها أطروحة الفصل بين الديموقراطية والإنجاز الاقتصادي تعتبر استثناءات من القاعدة. وإذا أمعنا النظر في تجارب النمور الآسيوية التي هي أهم سند لها لبرزت ثلاث ملاحظات.

الأولى: تتعلق بالظروف الدولية التي ساعدتها على الانجاز وأتاحت لها دعماً غربياً ملموساً إبان الحرب الباردة. وقد انتهى هذا الدعم بزوال مسببه (الصراع مع الشيوعية العالمية)، وبدأت ضغوط تجارية أمريكية في ظروف جديدة لا تتيح تكرار الدعم الغربي لـ "نمور" أخرى.

والثانية : ترتبط بالثقافة السائدة فيها "الكنفوشية" التي توفر إمكانية للتعايش بين استبداد سياسي وأداء اقتصادي ناجح، فهي ثقافة تبرر الانصياع للسلطة وتقلل من أهمية استغلال الفرد لصالح كيانات اجتماعية.

والثالثة: تختص بطبيعة الأنظمة السلطوية فيها والتي يمكن ان يسميها "سلطوية ناعمة"، فهي لم تهيمن كلياً على المجتمع وتوافر فيها غالباً قدر من المعارضة وحرية

الصحافة فضلاً عن احترام القانون مما وضع سقفاً للفساد، وحال دون تغليب إعتبارات السياسة على الاقتصاد أو مقاييس الولاء على الكفاءة.

أما المحاججة القائلة بأن النجاح الاقتصادي لكوريا الجنوبية أخذ في التراجع مع بدء التحول الديموقراطي 1987، فهي تتجاهل -أولاً- أن هذا الانجاز ليس هدفاً فقط وإنما وسيلة أيضاً لتحسين حياة الناس. فمن الطبيعي -بل من الضروري- أن يحدث هذا التحسن بعد مرحلة معينة من التقدم الاقتصادي ولو على حساب معدل النمو. فقد زادت الأجور بنسبة 70% في كوريا عام 1987، وتضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي بين 87 و 1993 ليصل إلى أكثر من خمسة آلاف دولار سنوياً.

ومع ذلك فإن تراجع معدل النمو لم يأخذ شكل خط بياني هابط باستمرار. فقد هبط من 12 في المائة (أعلى معدل بين 1986 و 1988) إلى 6.7 في المائة عام 1989، ولكنه ارتفع من جديد إلى 9 في المائة عام 1990، قبل ان ينخفض مرة أخرى إلى حوالي 4 في المائة. كما أتاح تحسن نوعية حياة الناس للشركات الكورية ان تعوض تراجع صادراتها من خلال زيادة الطلب الداخلي .

التحول الديموقراطي إذن لم يكن المسؤول الأهم عن التراجع الاقتصادي النسبي، الذي أسهم فيه تغير الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتزايد الضغوط الأمريكية على دول شرق آسيا لتعديل الميزان التجاري.

وإذا انتقلنا لتجربة الصين، فعلى رغم ان الحكم عليها سابق لأوانه إلا أنها تعاني من اختلالات جوهرية. فأحد أهم عوامل نجاحها يعود للتسهيلات التجارية الأمريكية التي اتاحت للصين تصدير سلع بحوالي 40 مليار دولار عام 1993 للولايات المتحدة. ولا عيب في هذا لأن التجارة الخارجية صارت أهم ادوات التنمية. لكن العيب هو في عدم وجود سوق محلي مواز يسبب قلة الطلب الداخلي، الذي لا يمكنه تعويض تراجع الصادرات في وقت لاحق، بعكس ما حدث في كوريا مثلاً. وحتى الآن لا تبشر تجربة الصين ببناء نظام رأسمالي صلب يفسح المجال لفئات اجتماعية متزايدة، بالانخراط في العمليتين الانتاجية والاستهلاكية معاً. فهذا النظام يفترض دمج الهرم الاجتماعي كله في دورة استهلاكية موسعة تدعم العملية الانتاجية. ويتعارض ذلك مع حالة الثنائية الحادة

في الصين بين جزر متقدمة اقتصادياً وثرية ومحيط من التخلف والفقر تحكمه بقايا العلاقات الاشتراكية، ويؤدي ذلك إلى انتقال ملايين الصينيين (حوالي 90 مليوناً حتى عام 1993) من أقاصي الريف إلى المدن الصناعية الجديدة بحثاً عن أي عمل بأي أجر. وقد رسمت احدى منظمات حقوق الانسان صورة بائسة لكنها ليست مغالية، لظروف حياتهم حيث التكدس بأعداد كبيرة في غرف صغيرة والعمل ساعات طولية لكسب ما لا يزيد عن 12 دولاراً في الأسبوع.

وهكذا حتى الحالات الاستثنائية التي تستند إليها أطروحة الفصل بين الديموقراطية والتقدم الاقتصادي لا تبدو صالحة كدليل تجريبي حاسم يدعمها. وإذا أخذنا في الاعتبار ان تحقيق تنمية ناجحة في غالبية دول الجنوب يتوقف الآن على عوامل في مقدمتها جذب الاستثمارات والاتكنولوجيا من الخارج، فمن الصعب تصور حدوث ذلك ما لم تتمع بديموقراطية توفر المناخ الاستثماري الملائم. وهذا المناخ يقتضي أن تكون قواعد اللعبة معروفة جيداً مما يسمع للمستثمرين بالتوقع واتخاذ قرارات طويلة المدى فضلاً عن أن روح الابتكار والتجديد تنتعش في ظل الحرية لا القهرالذي هو مفسدة للإنسانية وللحياة بمختلف جوانبها بما فيها الاقتصاد.

ولا يعني ذلك تجاهل أو نفي مفهوم الخصوصية الذي يعني تباين التطبيق وفقاً لظروف كل بلد. فمن طبائع الأمور أن تختلف التطبيقات، الأمر الذي يحدث في البلاد الرأسمالية الديموقراطية المتقدمة نفسها. ومثال واحد لذلك هو مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فالولايات المتحدة تقدم الآن حالة معتدلة نسبياً من هذا التدخل بالمقارنة مع بريطانيا مثلاً، حيث تقلص دور الدولة إلى أدنى مستوى، ومع دول شمال أوروبا الاسكندنافية التي تعرف مستو مرتفعاً من التدخل تنزع إليه فرنسا أيضاً، لكن بصفة عامة لا نجد النموذج الرأسمالي "النقي" الذي يقوم على عدم تدخل الدولة إلا لأغراض حماية الأمن والملكية الخاصة. فتدخل الدولة قائم في كل الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة بدرجات مختلفة. لكن الأهم من مدى هذا التدخل هو طبيعته "مع قوى السوق أم ضدها"، إذ أن التنمية الرأسمالية الناجحة لا تتعارض مع تدخل الدولة طالما أنه لا يكبح قوى السوق.

وبهذا المعنى نستطيع الحديث عن طريق واحد للتنمية التي تحقق التقدم، وعن تطبيقات متباينة في الوقت نفسه. فقد سقط النموذج المضاد (الاشتراكي) في قلاعه الرئيسية كما هو معروف. وتأخذ كثرة من دول جنوب العالم، التي حاكت هذا النموذج المنهار، في برامج للإصلاح تقترب بها تدريجياً من الطريق الرأسمالي بقدر جديتها في تنفيذ هذه البرامج، ولا مجال هنا للحديث عن اقتصاد مختلط باعتباره طريقاً ثالثاً إذ كل اقتصاد يعتبر مختلطاً سواء كان رأسمالياً او اشتراكياً.

لقد وصلت الحياة الاقتصادية المعاصرة إلى درجة عالية من التعقيد والكثافة المعلوماتية وأصبح لتوفير الخدمات أولوية على الانتاج إعتماداً على معدلات مذهلة من التقدم التكنولوجي. ولذلك باتت سياسات التخطيط المركزي عديمة الجدوى أكثر من أي وقت مضى. وأخذ العالم كله باستثناء "جزر" مغلقة محكوم عليها بالانهيار يتحول إلى اقتصاد السوق الحر. وهذا التحول يمثل جوهر الاصلاح الاقتصادي في دول شرق اوروبا وجنوب العالم وحتى غالبية الاحزاب اليسارية تقر بالحاجة لهذا الاصلاح على رغم خلافها معه في امور تفصيلية. ومن دونه لا يمكن تشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار والمخاطرة التجارية والابتكار والتجديد.

إن هذا هو طريق التنمية، الذي يعد اختلاف تطبيقاته من طبائع الأمور. لكن هذا الاختلاف لا يعني طرقاً أو نماذج بديلة أو مغايرة، بعد ان انهار نموذج التخطيط المركزي والملكية العامة.

ويحاول البعض الآن احياء مفهوم "اشتراكية السوق" بدعوى انه نموذج ثالث. لكنه في الواقع أحد تفريعات النموذج الاشتراكي، وقد جربته دول مثلاً يوغوسلافيا السابقة والمجر على مدى 30 عاماً. فقادها إلى خراب لا يقل عما لحق ببقية الدول الاشتراكية حيث ثبت أن الاشتراكية تمثل كارثة اقتصادية أينما طبقت ومع تباين تطبيقاتها. كما انها كارثة سياسية بالقدر نفسه، لأنها تتعارض جوهرياً مع الديموقراطية التي لا يوجد غير طريق واحد لها تتباين تطبيقاته أيضاً. ويمكن ملاحظة هذا التباين في الدول الغربية نفسها، ولا يقتصر ذلك فقط على اختلاف طبيعة العلاقة بين السلطات (نظام رئاسي أو برلماني)، أو تباين النظام الحزبي، وإنما يمتد إلى نم الممارسة الديموقراطية. فإلى جانب

النمط التعددي المعاصر، هناك انماط كثيرة أبرزها نمطان أولهما الديموقراطية الكوربوراتية في النمسا ومعظم دول شمال أوروبا، وتقوم على نظام تمثيل المصالح الرئيسية والتوفيق بين القوى المعبرة عنها بشكل منظم من خلال إدخالها مع جهاز الدولة في علاقة تنسيق واشراف مشترك على صنع وتنفيذ السياسات العامة، والأسلوب الشائع لذلك هو وجود مجالس ثلاثية تضم ممثلي جهاز الدولة وأصحاب الأعمال والعمال.

وثانيهما ديموقراطية التراضي المشروط في الدول المنقسمة عرقياً وتقوم على تعيين حصص للجماعات العرقية لضمان تمثيل كل منها في مؤسسات النظام السياسي وبخاصة في المجلس النيابي. ونجد تطبيقات سليمة او شائهة لهذه الانماط وغيرها في بعض دول جنوب العالم، سواء التي سبقت إلى التحول الديموقراطي منذ عقود او لحقت به أخيراً ضمن الموجة الديموقراطية الراهنة. فهذه الموجة لا تقتصر على شرق اوروبا لأنها امتدت إلى مناطق عدة في الجنوب. فقد أصبحت امريكا اللاتينية باستثناء دولتين أو ثلاث ديموقراطية، بعد ان سقطت الانظمة العسكرية والشعبوية التي تسلطت عليها ردحاً من الزمن. كما تتحول دول عدة في آسيا إلى الديموقراطية بما فيها النمور، وفي أفريقيا يحصل ذلك أيضاً ولو بمعدلات أقل.

ويتمثل جوهر هذا التحول في الاتجاه إلى التعددية وانتخابات دورية حقيقية واحترام متزايد لحقوق الانسان بما يتيح الحد من سلطة الدولة. وهذا هو معنى الديموقراطية كعملية سياسية بلا أي زخارف فلسفية غوغائية. فيكفي لأي بلد كي تطلق عليه صفة ديموقراطي ان يكون الذين يتولون السلطة يجري انتخابهم ويمكن مساءلتهم وتغييرهم.

وهذا المعنى لا يستند إلى تعريف قاموسي وإنما إلى ما يمكن تسميته التعريف المبني على الفطرة السليمة. ولذلك لم تكن مصادفة ان يجمع عليه معظم العلماء السياسيين من خلال دراسات مقارنة لا حصر لها.

وإذا عدنا للعلاقة بين الديموقراطية والتنمية، فالثابت تجريبياً كذلك أن الديموقراطية لا تتحق إلا في ظل نظام الرأسمالي. فسيطرة الدولة على الاقتصاد ، وبالتالي على مصدر رزق غالبية مواطنيها، تعني تزايد سطوتها. وبسبب التكنولوجيا الحديثة، يمكن لهذه السطوة ان تتحول إلى توحش. فقد أصبح لدى الدولة المعاصرة سلطة هائلة تفوق

تلك التي كانت بحوزة أشد الدول استبداداً في الأزمنة الغابرة. ودعونا نتخيل الامبراطور كالغولا مثلاً، ولديه شبكة كمبيوتر، أو جنكيز خان وهو يملك دبابات كالتي هرست الطلاب في ميدان السلام السماوي بالصين، أو إيفان الرهيب وتحت تصرفه جهاز لجمع الايرادات والضرائب، والمؤكد انه ليس سوى الديموقراطية سبيلاً للحد من توحش الدولة المعاصرة على مواطنيها.

وهذا التمسك بطريق واحد للتنمية والديموقراطية في الحقبة الراهنة، مع تنوع التطبيقات، ضروري على رغم انهيار النموذج الاشتراكي الشمولي. فالرحم الذي ولد منه هذا النموذج لم يعقم، ومازال قادراً على انجاب غيره الذي قد يكون أقل فجاجة، لكن ليس أقل مدعاة للخراب الاقتصادي والسياسي.

إن ارتباط المثقفين العرب بالغرب فكراً وقيماً وسلوكاً، هو إحدى النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها في تحديد أسباب انحسار دور المثقفين العرب، وميزة هذا التركيز أنه يقدم موطأ قدم في دعوة المثقفين إلى نوع من الجهاد الأكبر، للتحرر من سطوة الغرب الرأسمالي سعياً لزيادة فعالياتهم في العمل نحو التقدم والوحدة والحرية.

د. نادر الفرجاني

ندوة المثقف العربي ومهامه الراهنة - المستقبل العربي- العدد 51 مايو 1983